

آفاق الاقتصاد في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

نحو نمو مستدام



يشهد النشاط الاقتصادي العالمي تسارعاً لافتاً، مدفوعاً ببيئة مالية مؤاتية وانتعاش عائد إلى الدول المتقدمة. يتوقع أن يسجل النمو العالمي في نهاية السنة نمواً بمعدل ٣,٦٪ ويصل إلى ٣,٣٪ في العام المقبل. وهذا يعني أن الاقتصاد العالمي سيشهد تحسناً ملماً جداً مقارنة بعام ٢٠١٦ الذي عرف نمواً بنسبة ٢,٣٪. هذه الأرقام المتنافلة حملها التقرير الأخير لصندوق النقد الدولي المخصص لدراسة آفاق الاقتصاد العالمي.

وفي المدى القصير، يشير صندوق النقد الدولي إلى ان الانتعاش مرشح للتحسن أكثر بفضل صلابة ثقة المستهلكين واستثمارات الشركات والظروف المالية المؤاتية. لكن المؤسسة الدولية تحذر في الوقت ذاته من المدى المتوسط مشيرة إلى ان مخاطر التدهور ما زالت قائمة بسبب عوامل عدّة، منها التشديد السريع للشروط المالية الدولية والخضات المالية في الدول الصاعدة واستمرار التضخم عند مستويات منخفضة في الدول المتقدمة وتفكك عدد من القواعد والقوانين في القطاع المالي وسياسات الإنفجاء والحماية المعلنة هنا وهناك والتوترات اللاتينية وجنوب الصحراء الإفريقية.

المحتويات

- آفاق النمو العالمي
- افتراض عمل في الغرفة : الثورة الرقمية
- الاقتصاد الفرنسي : التضخم خطة الحكومة لحياة الصناعة اصلاحات ماكرون في عيون ارباب العمل
- نفط وطاقة متعددة اتفاقية شراكة بين الغرفة وبيزنس فرنس
- الغرفة التجارية في المنتدى العربي الأوروبي

في الدول المصدرة في المنطقة وهي : ضبط الميزانية والآفات المناخية.. إضافة إلى الإرهاب وهي كلها تشكل مصادر تهديد لوتيرة النمو.



على الدول المصدرة للنفط المضي في اعداد خطط خفض العجز في الميزانيات من أجل ضبط الماليات العامة، وفي بعض الحالات سيكون عليها دعم أنظمة الصرف. فركود أسعار النفط تسبب بتفاقم العجز في ميزانيات مجموعة الدول المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من ١,١% إلى ١٠,٦% من الناتج في ٢٠١٤ إلى ٢٠١٦. ويتوقع أن ينخفض هذا الرقم إلى ٥,٢% من الناتج هذا العام بفضل تحسن أسعار النفط وجهود خفض العجز في الميزانيات. ورغم ذلك فإن شرارة تفاوتاً في التقدم المسجل بين دولة وأخرى وبعض هذه الدول سيكون مضرطاً لاتخاذ إجراءات إضافية لاعادة التوازن إلى الميزانية ولكن مع الحرص على حماية الإنفاق الاجتماعي والقروض المساعدة على النمو.

مستوى الأسعار العالمية للنفط الخام على نمو القطاعات غير النفطية التي ما زالت هذا العام دون المستويات التاريخية.

في دول مجلس التعاون الخليجي يتوقع أن يسجل النمو العام أدنى مستوى له هذا العام فلا يزيد عن ٥٪ بسبب الاتفاق الذي يحدد إنتاج النفط في هذه الدول، ولكن في المقابل، يتوقع أن يبلغ نمو القطاعات غير النفطية عند ٦,٢٪. ورغم أن بعض الدول الخليجية التي تتمتع بعوامل حماية مريحة مثل الإمارات العربية المتحدة والكويت سيكون عليها أن تصبح تدريجياً أوضاع ميزانياتها لكي تحافظ على مستوى مستقر للنمو خارج النفط. وبالنسبة للجزائر، أحد أكبر دول المنطقة المصدرة للنفط فإن النمو المتوقع لها هو ١,٥٪ هذا العام قبل أن يتراجع إلى ٠,٨٪ في العام المقبل بسبب تراجع



وفي ما يتعلق بدول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يلفت صندوق النقد الدولي إلى أنه على الرغم من تعزز الانتعاش العالمي فإن الاقتصاديات لهذه المنطقة تظل خجولة نسبياً بسبب ضعف مستوى أسعار النفط والنزاعات الإقليمية.

وبالنسبة للدول المصدرة للنفط يرى خبراء الصندوق أن ضعف أسعار النفط وما استدعته من تصحيح للميزانيات ما زالت تلقي بثقلها وتعكس سلباً على النمو غير النفطي في وقت يتأثر النمو العام باتفاقيات خفض الانتاج الذي اقرته دول الأوبك مع بعض الدول المنتجة غير الأعضاء.

أما الدول المستوردة للنفط في المنطقة فإن صندوق النقد الدولي يتوقع لها نمواً متسارعاً بفضل ارتفاع الطلب الداخلي وتحسين الظروف الاقتصادية العالمية. وفي هذا الصدد يدعو خبراء الصندوق إلى ضرورة أن تقوم هذه الدول بتكتيف الإصلاحات البنوية من أجل تحسين قدراتها على الاستفادة من الظروف المؤاتية الناشئة عن تحسن الانتعاش العالمي وذلك بهدف ضمان نمو أقوى وأكثر استدامة.

الدول المصدرة للنفط في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أفاق نمو ضعيفة

يلفت صندوق النقد الدولي إلى ثلاثة عوامل أساسية تلعب دوراً في تحديد النمو

**الغرفة التجارية
العربية الفرنسية
بوابة العبور إلى
الأسواق التجارية
الفرنسية وال_arabie
www.ccfranco-arabe.org**

الصندوق ان زيادة التحويلات المالية وانتعاش الصادرات ونمو الاستثمارات الاجنبية المباشرة وارتفاع عدد السياح، الى جانب استمرار ضعف اسعار المحروقات واسعار المواد الغذائية عالمياً،

الانفاق المقرر، على ان يستعيد النمو خطه التصاعدي تدريجياً ليبلغ ٤,٢% بحلول ٢٠٢٢.

وبالنسبة لدول المنطقة المصدرة للنفط والتي



من المتوقع أن ينخفض متوسط العجز في الدول المستوردة للنفط من ٦,٨% في ٢٠١٦ إلى ٥,٦% في ٢٠١٧ ومن ثم إلى ٦% في ٢٠١٨. لكن عوامل الهشاشة تظل قائمة بسبب استمرار ضعف المداخيل وارتفاع مستوى الانفاق الجاري (دعم وأجور)، التي تسببت في عدد من الدول في رفع الدين العام إلى أكثر من ٥٠٪ من الناتج. وهي معادلة تتضامن مع مفاعيل خفض قيمة العملات الوطنية وارتفاع خدمة الدين والفوائد وضعف النمو. ولهذا ستكون هذه الدول مضطرة لتفعيل جهود ضبط الميزانات وتسريع الإصلاحات لمواجهة الهشاشة المتأتية من الدين. وينتظر ان ينخفض مستوى الديون في غالبية هذه الدول بحلول ٢٠٢٢ على ضوء تصحيح توازن الميزانات التي يجب ان تلحظ تركيزاً دقيقاً على الانفاق الجاري لحماية الانفاق الاجتماعي وزيادة فعالية الاستثمار الحكومي بهدف الحد من الانعكاسات على النمو.



تعاني من النزاعات، فان آفاق النمو فيها تظل مرتبطة بالظروف الأمنية وبالقدرات الإنتاجية لهذه الدول. وفي المدى المتوسط يتوقع أن يشهد النمو تباطؤاً بسبب انعكاسات ارتفاع الانتاج الملحوظ في الفترة الأخيرة لكونه يحدّ من احتمالات تحقيق ارباح جديدة.

أما عن المخاطر التي تهدّد النمو في كل هذه الدول المستوردة للنفط فيرى خبراء الصندوق أنها ستدفع في اتجاه انحساري، لكون تطور اسعار النفط الخام عرضة لحال من عدم التيقن، وهناك ايضاً المخاطر المتعلقة بتراجع الأسعار، الى جانب استمرار المخاطر المرتبطة بالنزاعات الإقليمية وبعض العوامل ذات الأبعاد الدولية مثل عودة السياسة النقدية الأمريكية الى طبيعتها والتوجهات الحمائية لبعض اقتصادات الدول المتقدمة. وفي مواجهة ذلك، هناك انتعاش العالمي الذي بات مؤكداً انه سيكون أقوى واكثر استدامة و يمكن ان يساهم في دفع النمو في المنطقة.

قد لعب دوراً في دفع وتشييف الاستهلاك الخاص الداخلي في غالبية دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

وعلى صعيد آخر، يشير التقرير الى ان النمو قد تحسن أيضاً بفعل عدد من العوامل الخاصة بكل بلد. ففيالأردن ساهمت صناعة التعدين وارتفاع الصادرات في منح زخم للنمو في المملكة (٤,٣٪). وفي المغرب تأتي الظروف المناخية الملائمة للزراعة والقفزة التي عرفها قطاع الخدمات والصناعة التحويلية وزيادة طاقة المناجم وارتفاع اسعار الفوسفات لتساهم في تسجيل نمو

الدول المستوردة للنفط

تفاؤل بانتعاش تدريجي

يتوقع صندوق النقد الدولي ان يسجل النشاط الاقتصادي في دول المنطقة المستوردة للنفط نمواً بمعدل ٤,٣٪ هذا العام، اي أعلى بكثير من نسبة ٢,٦٪ التي سجلت عام ٢٠١٦. وينتظر ان تظهر حالة التحسن الاقتصادي لدى جميع دول المنطقة هذه، بفضل ارتفاع الطلب الداخلي وزيادة الصادرات. ويلاحظ خبراء

**الغرفة التجارية
العربية الفرنسية**
بوابة العبور إلى
الأسواق التجارية
الفرنسية وال_arabie
www.ccfranco-arabe.org

والتوترات الاجتماعية والشعور بالتخمة من الاصلاحات وهشاشة النشاط الزراعي تجاه تحولات المناخ والاسعار. ومن بين عوامل التهديد المرتبطة بالاجواء العالمية التي قد تؤثر على المنطقة، هناك

عند ٤٤٪. وفي موريتانيا، ستساهم الاستثمارات الضخمة في صناعة التعدين والبني التحتية في بلوغ النمو ٨٪، بينما في جيبوتي ستلعب اندفاعه مشاريع البنى التحتية في الموانئ ونشاط النقل



يتراوح سعر النفط بين متوسط ٥٠ و ٦٠ دولاراً للبرميل مقابل متوسط ٤٥ دولاراً في العام الماضي. وفي شهر مايو ٢٠١٧ قامت منظمة الاوبيك بالاتفاق مع عدد من الدول المصدرة غير الاعضاء فيها بتمديد اتفاقية خفض الانتاج حتى الربيع الاول من ٢٠١٨، لكن لوحظ ان هذا الاتفاق لم يمنع الخبراء من اعادة النظر في مستقبل الاسعار وخفضها.

احتمال التشديد السريع في الشروط المالية العالمية وسياسات الانكفاء والحمائية لبعض الدول المتقدمة وفي مقابل ذلك هناك تفاؤل تجاه احتمال ظهور انتعاش اقوى من المنتظر في منطقة اليورو وبعض الدول الشريكية تجاريًا بما يساهم في منح النشاط الاقتصادي في المنطقة زخماً اضافياً.

في شكل عام ينتظر ان يبلغ متوسط التضخم في الدول المستوردة للنفط في المنطقة ٦,٧٪ في ٢٠١٧ ويصل الى ١٥٪ في ٢٠١٨ قبل ان يتراجع الى ٨,٣٪ في عام. وفي مصر يعود سبب التضخم الى الى خفض سعر العملة الوطنية بشكل كبير مع خفض الدعم على المحروقات وفرض ضريبة القيمة المضافة وزيادة اسعار الخدمات الحكومية وهو ما رفع التضخم الى حوالي ٣٠٪. وفي السودان ان خفض اسعار الصرف الموازي والعجز في الموازنة من شأنها ان ترفع التضخم الى ما فوق ٢٥٪.

العاشر للحدود في رفع النمو الى ٧٪. وفي تونس، يتوقع ان يرتفع النمو الى ٢,٣٪ بدفع من تحسن النمو في اوروبا والاصلاحات البنوية وعودة السياحة الى البلد وسط بيئة أكثر أمناً. ويتوقع ان يسجل السودان هذا العام ٢,٧٪ بفضل التحسن التدريجي للاستهلاك الخاص والعام الى جانب الانعكاسات الايجابية لرفع العقوبات الاقتصادية الاميركية، على مستوى تشجيع الاستثمار الخاص والمبادرات التجارية. وفي مصر ينتظر ان يصل النمو الى ٤,٣٪ خلال ٢٠١٧ بفضل سياسة تصحيح الخلل الاقتصادي. وفي لبنان يتوقع ان يعاني النشاط الاقتصادي من انعكاسات استمرار النزاع في سوريا على المحركات التقليدية لللاقتصاد مثل السياحة والخدمات العقارية والبناء، وفي المقابل ينتظر ان يعرف الصومال نموا بمعدل ٤٪ متراجعاً عن ٤,٢٪ المسجلة عام ٢٠١٦ وذلك بسبب الجفاف الحاد الذي ضرب القطاع الزراعي.

وفي المدى المتوسط يتوقع ان تحافظ دول المنطقة المستوردة للنفط على وتيرتها التصاعدية لتسجل ٤,٤٪ في ٢٠١٨ و ٥,٢٪ كمتوسط للفترة الواقعة بين ٢٠١٩ و ٢٠٢٢. ومن المحتمل ان تساهم عوامل خاصة بكل بلد في منح نموه زخماً أكبر وهي توقعات تشمل جيبوتي ومصر والمغرب وتونس. وفي المقابل يرى خبراء الصندوق نموا هزيلًا فيالأردن ولبنان وموريتانيا والصومال والسودان. وبالنسبة للمخاطر التي تهدد النمو في الدول المستوردة فيليفت خبراء الصندوق الى طابعها التراجمي وهي تتعلق بانعكاسات النزاعات الاقليمية والظروف الامنية

**الغرفة التجارية
العربية الفرنسية
بوابة العبور الى
الأسواق التجارية
الفرنسية وال العربية
www.ccfranco-arabe.org**

افطار عمل في الغرفة

الثورة الرقمية ودورها في التجارة الالكترونية والمصارف والتأمينات



والتحولات وما تحرمنا وبماذا تهدد حياتنا؟

فعلى غرار الثورة الصناعية التي حلّت قبل قرنين من الزمن، تأتي الثورة الرقمية مرتبطة بشكل مباشر بتطور المعلوماتية اي بامكانية نقل اية معلومة الى لغة الحواسيب والتعبير عنها بمجموعة اعداد تمهدًا لتخزينها او تعديلها او نشرها او نقلها عبر اية وسيلة معلوماتية مثل جهاز الكمبيوتر او اللوحات الالكترونية او الهواتف المحمولة. ومع هذه الابتكارات باتت المبادرات تجري بسرعة قياسية عابرة الحدود والحواجز، تقلب على طريقها جميع القواعد الجيوسياسية والاقتصادية في العالم وهي تضع اكثروية الناس للعالم وكيفية تصرفهم مع الآخر وطريقة حكمهم على أنفسهم.

الثورة الصناعية الجديدة تحمل الافضل والأسوأ لكنها تمارس نوعا من السحر على العالم وتثير العديد من الاطماع وفي الوقت نفسه تثير القلق. فالمعلوماتية ليست تقنية شبيهة بغيرها، وهي تحول كلها العلاقة مع الواقع، تسلخ عنه واقعيته وتحول كل شيء الى اشارات برسم الاستهلاك يجعلها كل واقع مخالف لنفسه غير ملموس، بعيد وبلا مضمون، كما وصفها عالم الاجتماع جاك آيلول. أما العالمان مارك دوغان وكلود لا بييه فانهما يتحدثان عن (دكتاتورية رقمية غير مرئية تقود الى التخلص البطيء والتدرجي عن المساءلات الأخلاقية. فهذه الثورة الرقمية لا تكتفي بتغيير طريقة حياتنا وطبعها نحو طلب المزيد من المعلومات وزيادة سرعة

تسارع التطورات التي يشهدها عالمنا المعاصر، دوريا على اكثرب من صعيد : سياسي ، اقتصادي، ثقافي، بيئي... ونادرا ما شهدنا ظاهرة واحدة تساهم في قلب الثوابت القائمة بهذا الشكل السريع والشامل كما فعلت الثورة الرقمية. ففي اقل من ٢٠ عاما نجحت هذه الثورة في تغيير كل المفاهيم والاستخدامات وشبكات العمل الاقتصادية والاجتماعية. اتنا نعيش ثورة رائعة ولكن مثيرة للحيرة في آن!

هذه العبارات جاءت في الكتاب الابيض الذي حمل عنوان (الابتكار والتكنولوجيا) الذي قدمته في مطلع اكتوبر الماضي نقابة الرقميات في عرضها لابتكارات الكبرى التي أحدثت ثورة في مجتمعنا. مجموعة من التكنولوجيات المتعددة باتت تطبع نمط الحياة وتدفع مجتمعاتنا نحو حقبة صناعية جديدة علينا ان نتقن استخدامها وندرك كيفية الاستفادة منها بدلا من الاكتفاء بتلقيها والخضوع لها.

مع الثورة الرقمية ينتقل المجتمع من الملكية الى التشارکية ومن الانقان الشخصي الى التبادلية، وهو تطور، بل ثورة، تدفعنا الى طرح اسئلة جوهيرية تبدأ بمعرفة ما تقدمه لنا فعلا هذه التغييرات

**الغرفة التجارية
العربية الفرنسية
بوابة العبور الى
الأسواق التجارية
الفرنسية والعربية**
www.ccfranco-arabe.org

التجارة الالكترونية على مستوى عالمي. وهو رقم يشير وحده الى القوة التي بلغتها الرقميات ودورها في تنمية المبادرات والتجارة. ويكفي ان نرى ما حصل قبل أيام عندما أعلن موقع (علي بابا) الصيني انه حقق في مناسبة (يوم العزاب)، وهي تظاهرة صينية توافيри الجمعة السوداء (بالاك فرايداي) مبيعات بحجم ٢٤ مليار دولار وبعد ٨٠ مليون طرد ...

في اطار برنامج افطارات العمل الدورية، دعت الغرفة التجارية العربية الفرنسية يوم السادس عشر من نوفمبر الماضي الى لقاء مع السيد اريك كابريولي، محام ودكتور في القانون، ونائب رئيس البعثة الفرنسية في الامم المتحدة، والستة ايلان شكري محامية ودكتورة في القانون، ومسؤولة عن دائرة النزاعات والتحكيم في مكتب كابريولي وشركاه. وتولى الضيفان استعراض ابعاد الثورة الرقمية وانعكاساتها على التجارة الدولية وخصوصا مدى انخراط العالم العربي فيها.

الاتصال، بل تقودنا نحو حال من الخصوصية الطوعي والشفافية تكون نتيجتها النهائية انفرض الحياة الخاصة والتنازل النهائي عن حريتنا.

وعلى الرغم من كل ذلك، ورغم النقاشات التي تشيرها هذه الثورة الرقمية، لا بد من الاعتراف بميزة انها ادخلت العالم في حقبة جديدة من النمو لكون المبادرات وتبادل المعلومات وتداوتها، والغزو الرقمي الذي لم يكن موجودا قبل سنوات، تحمل انعكاسات كبيرة على نمو الناتج العالمي اليوم. فتدفق المعطيات يسهل التعاملات المادية، والمبادرات الدولية تقوم اليوم بنسبة كبيرة منها على المكون الرقمي.

وبفضل هذه الثورة الرقمية بات يمكن للشركات الصغيرة والمتوسطة الوصول الى اسواق دولية كانت حتى وقت قريب حكرا على الشركات الكبيرة. فالتجارة الالكترونية تمثل اليوم ١٢٪ من التجارة العالمية و٨٦٪ من الشركات التكنولوجية الناشئة تنشط على مستوى دولي، و٩٠٠ مليون شخص يتواصلون الكترونيا مع الخارج و٣٦٠ مليونا يمارسون



شائكة وواسع ومن الصعب الوقوف عليه بدقة وفهم كل ابعاده نظرا لضخامة حجم التطورات المستجدة فيه والابتكارات التكنولوجية المتتسارعة التي يشهدها يوميا. وهو ما يستحق منا ان نبذل جهدا لاستكشاف ما يحصل والاطلاع على ابعاده على لسان خبيرين نتشرف بلقائهما هذا الصباح ووافقا بطيبة خاطر على اطلاقنا على هذا بعد الهمام في المسار التطوري لمجتمعاتنا الحديثة.

واغتنم الرئيس رينا المناسبة ليذكر بان مهمته الغرفة التجارية العربية الفرنسية هي اطلاع

افتتاح اللقاء رئيس الغرفة التجارية العربية الفرنسية السيد فانسان رينا مرحبا بالحضور وشكرا جميع الذين لبوا الدعوة وابدوا اهتماما بهذا الموضوع الهام على أكثر من صعيد. ولفت الرئيس رينا الى ان التجارة الدولية وخصوصا المبادرات الفرنسية العربية تقودنا غالبا الى الاهتمام عن كثب بعدد من التطورات الهامة التي من شأنها ان تشكل عوامل دفع للعلاقات التجارية والاقتصادية. وقال ان موضوع افطار اليوم موضوع

**الغرفة التجارية
العربية الفرنسية
بوابة العبور الى
الأسواق التجارية
الفرنسية والعربية**
www.ccfranco-arabe.org

CHAMBRE DE COMMERCE FRANCO-ARABE

القطاعات: الادارة الالكترونية، المصارف الالكترونية، شركات التأمين، العمل الالكتروني، الدفع الالكتروني، الخدمات ، الاستهلاك... واثنى في المناسبة على حيوية الاقتصاد الرقمي العربي مشيرا الى انتشار المصارف الالكترونية ولفت خصيصا الى تجربة موقع (سوق كوم) الذي استحوذت عليه مؤخرا مجموعة (أمازون).

وراي السيد كابريولي ان الرقميات ليست في الواقع قفزة في المجهول وقال ان هناك اطارا قانونيا من شأنه المساعدة وتسهيل الانتقال نحو اطار مناسب، واذا لم يكن القانون كاملا في هذا المجال فان من شأن العقود التي توقع تعويض شواغره واتمامه.. ورغم ذلك لا بد من ادارة سائر اوجه المخاطر التي قد تتأتى من استخدام كبسة الكمبيوتر مع ضمان ان تظل الدولة ومؤسساتها مسيطرة على هذه العملية خشية ان تنتقل السيطرة الى الخارج..

وذكر المحاضر باهمية عامل الثقة في هذا المجال الرقمي داعيا الى ضمان البعد القانوني وحماية المبادرات والصفقات وادارة مسألة قاعدة البيانات الضخمة (بيغ داتا) والمعطيات الشخصية. وقال انه على المستوى الدولي هناك ادوات وآليات لضمان هذه الحماية مشيرا الى القانون الصادر عن مؤتمر الامم المتحدة للتنمية الاقتصادية حول التجارة الالكترونية لعام ١٩٩٦ وقانون آخر حول التوقيع الالكتروني (٢٠٠١)، الذي يلحوظ عدم التمييز بين التوقيع الالكتروني والتوقيع الخطي، وحياد التكنولوجيا ويفرض شروطا محددة لایة وثيقة سواء كانت الكترونية او خطية.

ومن بين الدول الموقعة على هذه المستندات ذكر المملكة العربية السعودية (٢٠٠٧)، والامارات (٢٠٠٦)، والاردن (٢٠٠١)، والكويت (٢٠١٤)، وعمان (٢٠٠٨)، وقطر (٢٠١٠)، وسوريا (٢٠١٤)، وكما وقعت على قانون التجارة الالكترونية كل من السعودية (٢٠٠٦)، الامارات (٢٠٠٦)، سلطنة عمان (٢٠٠٨)، وقطر (٢٠١٠). وتطرق الى الآليات الاوروبية لضمان حماية المبادرات الالكترونية فأشار الى القانون الاوروبي لتحديد الهوية الالكترونية وخدمات الثقة للمعاملات الالكترونية الصادر في ٢٣ يوليو ٢٠١٤ ويضع اطارا عابرا للحدود والدول ومختلف القطاعات، شاملا للمعاملات الالكترونية بهدف ضمان الاعتراف المتبادل بالخدمات الالكترونية في جميع الدول الاعضاء. السيدة ايلان شكري ركزت مداخلتها على الآليات القانونية المعتمدة في الدول العربية

ومواكبة الشركات الفرنسية والعربية المحلية في مساعي نموها الاقتصادي، كما انه من واجب الغرفة ان تطرح القضايا الجوهرية وفي مقدمها التعرف على التكنولوجيات الجديدة، وقال ان موضوع اليوم هو جزء من المسائل الهامة في خطط تطور الشركات وتبادلها مع شركائهما في العالم العربي.

السيد اريك كابريولي، بدأ محاضرته بتوجيه الشكر للغرفة وجميع المشاركين على حضورهم، واستهل بعرض لمكتب (كابريولي وشركاه) المتخصص في المعلوماتية وتكنولوجيات الاعلام والتواصل الالكتروني وامن انظمة المعلوماتية ورقميات الوثائق وحماية



المعطيات والبيانات الشخصية، والملكية الفكرية والنزاعات التجارية.

وتطرق الى الثورة الرقمية فلفت اولا الى شمولية تواجد الرقميات في مجتمعاتنا المعاصرة: بطاقة الهوية الرقمية، الالغوريتميات... لافتة الى تأثيراتها على المجتمعات والتحولات التي فرضتها وتفرضها كل يوم على حياتنا اليومية الى حد يدفع الى التساؤل عما اذا كان ما يزال في امكاننا الحياة خارج هذه التكنولوجيا. وتحدث عن وجود اكثر من ٤ مليارات مستخدم للانترنت و ٨ مليارات من الاشياء المتحصلة تم احصاؤها في العالم عام ٢٠١٧.

واشار الى ان سوق التطبيقات المتوفرة على الهاتف الجوال بات مقدرا بحجم ٥٠ مليار دولار وانه ما زال ينمو بوتيرة متسارعة سنويا. وقال ان المجتمع بكامله قد انخرط في الرقميات ولم يعد هناك اي مجال او ميدان على هامش هذه التكنولوجيا التي باتت تشمل كل

**الغرفة التجارية
العربية الفرنسية
بوابة العبور الى
الأسواق التجارية
الفرنسية وال_arabie
www.ccfranco-arabe.org**

العام ٢٠١٥ وتضع ضوابط عامة للتوجيع الإلكتروني والمصادقات الإلكترونية وبالنسبة للمغرب الذي يعتبر من السباقين في العالم العربي اشارت إلى تواؤم شبه كامل بين القوانين المغربية وتلك الأوروبية الخاصة بالبرمجيات، ومنها مجالات حماية البيانات الشخصية ومكافحة الجرائم الإلكترونية وغيرها.

وفي الإمارات العربية المتحدة صدرت قوانين تعكس مستوى أهمية انتشار الرقميات وابرزها قانون يرسم الضوابط العامة وقانون اتحادي حول التجارة الإلكترونية ومعاملاتها ويعترف بالعقود الإلكترونية والتوجيعات. وفي المملكة العربية السعودية، لفتت السيدة شكري إلى منظومة (سداد) التي وضعتها عام ٢٠٠٤ هيئه

لتنظيم النشاط الرقمي وإدارة مخاطره. ولفتت إلى أن العالم العربي ما زال مشتاً كمجموعة لكنه يشهد جهوداً تنظيمية على مستوى كل دولة بهدف رفع مستوى الثقة في الميدان الرقمي. وهذه الدول تتبع في ذلك اولويتين جوهريتين هما بلوغ النصائح على المستوى الوطني وضمان التنسيق والتواؤم على المستوى الإقليمي.

ورأت السيدة شكري أن هناك دولتين عربيتين تتصدران الانطلاق في هذا المجال هما تونس ولبنان. وأشارت إلى الإطار القانوني التونسي المعروف بقانون ٤-٢٠٠٤ الصادر عام ٢٠٠٤ ليحدد القواعد العامة لحماية المعلوماتية والشبكات إلى جانب قانون آخر صدر في العام نفسه لتنظيم البيانات الشخصية، وقانون



النقد السعودي لإدارة الدفع الإلكتروني، وأشارت إلى مشروع جرى إعداده عام ٢٠١٤ للتجارة الإلكترونية ولم يتم اقراره بعد... لكنها قالت إن عدم اقراره لا يحول دون عمل التجارة الإلكترونية وانتشار التعاملات بها.

وفي نهاية مداخلتها ذكرت السيدة شكري بوجود المنظمة العربية لتكنولوجيا الاعلام والتواصل، وهي منظمة متخصصة تعمل باشراف الجامعة العربية بهدف تنسيق ومواءمة القوانين المتعلقة بالمجال الرقمي بين كل الدول العربية. وأشارت إلى مؤتمر المصادرات الإلكترونية الذي يعقد في شهر ديسمبر في سلطنة عمان بهدف إطلاق شبكة عربية إفريقية تتولى المصادرات الإلكترونية. وفي ختام اللقاء كانت جلسة نقاش تخللتها أسئلة واستفسارات من الجمهور طاولت مجالات مختلفة من الاستخدامات الرقمية، وقد أجاب عنها الضيوف بشكل مفصل وناجع.

٢٠٠٥ الخاص بالتحويلات المالية الإلكترونية، وقانون ٢٠٠٧ المتعلق بالاقتصاد الرقمي. وذكرت أيضاً بالاحكام المتعلقة بالجرائم الإلكترونية الواردة في قانون العقوبات والعناصر الكفيلة بتسهيل المبادرات الإلكترونية بما فيها المصرفية والتأمينات. وبالنسبة للبنان، أثبتت السيدة شكري على حيوية التجارة الإلكترونية هناك وخصوصاً على مستوى الدفع الإلكتروني والمصرفية الإلكترونية، ولفتت إلى الواقعية القانونية التي تميز القوانين في لبنان مشيرة رغم ذلك إلى استمرار غياب الحماية القانونية عن العقود الموقعة عبر الانترنت.

وفي الجزائر لفتت السيدة شكري عن مرحلة جديدة تتميز بتسريع استخدام الرقمنيات منذ ٢٠١٦ مع إطلاق الدفع الإلكتروني وتبني قانون التجارة الإلكترونية في أكتوبر ٢٠١٧ بهدف زيادة الثقة في هذا الميدان. وذكرت بوجود احكام سابقة تعود إلى

**الغرفة التجارية
العربية الفرنسية
بوابة العبور إلى
الأسواق التجارية
الفرنسية وال_arabie
www.ccfranco-arabe.org**

فرنسا تستدين ٢٢٥ مليار يورو في ٢٠١٨

والطويلة الأجل وقالت إن الدولة تستدين حوالي ٢٢٥ مليار يورو. والسبب أن فرنسا ستكون في حاجة إلى إعادة تمويل القروض التي استدانتها خلال الأزمة، إلى جانب مواجهتها لارتفاع حاجاتها للتمويل لتغطية العجز. وفي عام ٢٠١٨ سيرتفع برنامج القروض الإيطالية إلى ٢٢٥ مليار يورو فيما ستتصدر المانيا سندات بقيمة أقل مما ستسدد إذ ان اغنى دولة في أوروبا تستدين ١٥٥ مليار يورو اي نفس مستوى عام ٢٠١٧ تقريباً. وكذلك ستقوم هولندا باستدانة ٣٤ مليار يورو فقط. وعلى صعيد آخر، بات مؤكداً ان لجوء البنك المركزي الأوروبي إلى خفض عمليات الشراء المكثفة من السندات، من ٦٠ مليار يورو إلى ٣٠ مليار يورو شهرياً، سينعكس ارتفاعاً لاسعار الفائدة، وفي تقديرات مصرف (سوسيتي جنرال) ان فائدة قرض

العشر سنوات ستترفع بالنسبة لدولة مثل ألمانيا من ٣٪٠ حاليها إلى ١٪٠ في اواخر ٢٠١٨. وهو معدل سيكون بالطبع أعلى بالنسبة للدول الأخرى.



ستنتقل فرنسا عام ٢٠١٨ إلى المرتبة الثانية بين دول منطقة اليورو المصدرة للسندات، بعد ايطاليا. وستكون الدولة الوحيدة التي سيرتفع حجم سنداتها أكثر مقارنة عام ٢٠١٧. فقد أعلنت وكالة خزينة فرنسا عن ١٩٥ مليار يورو من السندات المتوسطة

١٧٩٧ متوسط الأجر الشعري في القطاع الخاص

اظهرت دراسة أجراها المعهد الوطني للإحصاء حول متوسط أجور الفرنسيين العاملين في القطاع الخاص في عام ٢٠١٥ ان متوسط الأجر الشهري الصافي الذي يتضمن العوائد من المائة من العاملين الأدنى أجراً هو دون ١٢١٣ يورو، فيما يبلغ متوسط الأجر الشهري لفئة العشرين في المائة الأفضل أجراً ٣٦٤٦ يورو. أما فئة الواحد في المائة الأعلى أجراً في القطاع الخاص فيبلغ المتوسط الشهري لديها ٨٢٨٣ يورو. وجاء في الدراسة ان متوسط الأجر الشهري العام كان عند ٢٢٥٠ يورو اي بزيادة ١٪٠ مقارنة عام ٢٠١٤. أما متوسط الأجر الشهري الصافي فيبلغ ١٧٩٧ يورو. وفي عام ٢٠١٥ سجل ارتفاعاً في الأجر لدى قطاع النقل (٪٢٠)، والاعمال التجارية (٪٧)، والصناعة (٪١،٤) .. وحسب توزيع الفئات المهنية يتبيّن ان زيادة المعاشات كانت بمتوسط ٢٪٠ لدى كبار الموظفين، ١٪٠ لدى العمال الذين استفادوا من زيادة الحد الدنيا للأجر بنسبة ٨٪٠ مطلع ٢٠١٥. وكشفت الدراسة ايضاً ان أجور النساء ما زالت اقل مما يتضمن الرجال بفارق ٤٪٠ واظهرت رغم ذلك ان متوسط أجور النساء قد شهد زيادة أكثر بقليل من زيادة أجور الرجال (٪١،٢) وذلك بسبب ارتفاع نسبة النساء بين كبار الموظفين.

ضريبة اضافية على اكبر ٣٢٠ شركة فرنسية

أقرت الحكومة الفرنسية فرض ضريبة اضافية على اكبر ٣٢٠ شركة فرنسية، وسيتم تطبيق هذه الضريبة الاستثنائية في عام ٢٠١٧ وهي تهدف إلى تعويض ما ستفقده الخزينة من قرار الغاء الضريبة على الارباح الموزعة، وبالتالي احترام التعهد بحصر العجز بالسوق الأوروبي المحدد دون ٢٪. وبالفعل تراهن الحكومة على تسجيل ٢٪٠ كعجز عام هذه السنة وهو ما التزم به الرئيس ماكرون تجاه المفوضية الأوروبية في بروكسل. ووفق الضريبة الجديدة سيتم رفع الضريبة على الارباح بالنسبة للشركات التي تحقق عمليات باكثر من مليار يورو سنوياً، من ٣٪٢٣،٣ إلى ٣٪٢٨،٣ وقد تصل إلى ٤٪٣،٢ للشركات التي تفوق عملياتها ٣ مليارات يورو هذا العام. وتراهن الحكومة على ان تتحقق من هذه الضريبة ٤،٥ مليار يورو منها ٤،٨ مليار يورو ستدفع في ٢٠١٧ كدفعة استباقية.



خطة حكومية لاحياء الصناعة الفرنسية

سيبدأ عمله في مطلع يناير ٢٠١٨ بميزانية ١٠ مليارات يورو تتضمن عائدات بيع مساهمات الدولة في مجموعة (انجي) و (رينو)، وأكد ان مهمه الصندوق ستكون العمل على تعويض التأخر الذي لحق بالصناعة الفرنسية في مجال الثورات التكنولوجية والابتكار، وقال ان الدولة لن تتردد في التدخل للدفاع عن المجموعات الفرنسية الكبرى التي تتعرض لمحاولات استحواذ، مؤكدا ان هذا الحرص لن يقتصر فقط على قطاعات الدفاع والامن بل سيشمل كل القطاعات بما فيها مثلا قطاع صناعة الاغذية او صناعة مستحضرات التجميل ما دام حضور هذه الشركات متوجها في الاراضي الفرنسية وتتمتع بدينامية تصديرية او هي جزء اساسي من رمزية علامة فرنسا. وذكر رئيس الحكومة بان الصناعة هي مصدر رزق لمناطق فرنسية عديدة وهي تعزز الانتماء والخصوصية وتمضي سيرها واستقلالا ذاتيا لبلدها.

والجدير بالذكر ان الصناعة الفرنسية فقدت ١٩٣٥٠ مليون عامل بين ١٩٨٠ و ٢٠٠٧ ، أي ٣٦٪ من مجموع العاملين فيها، وانخفضت مساهمتها في الثروة الوطنية في تلك الفترة من ٤٪ الى ١٪.



يقود رئيس الحكومة الفرنسية ادوار فيليب حملة لاعادة احياء الصناعة الفرنسية. وقد كشف جزءا من خطته خلال المؤتمر الوطني للصناعة الذي انعقد في نوفمبر الماضي. وذكر رئيس الحكومة في كلمته امام المؤتمر ان فرنسا لم تفعل ما يكفي من اجل الصناعة الفرنسية التي باتت تحت المرتبة الثامنة عالميا وتاتي بعد ايطاليا وتقدم علىها الصناعة الالمانية باشواط. وفي المناسبة اعلن السيد فيليب عن ان الصندوق الحكومي للابتكار

اصلاحات ماكرون في عيون أرباب العمل

أظهر مؤشر اكتوبر لرأي رواد الاعمال الذي تعداد مؤسسة (اوودوكسا)، تحولا في مواقف أرباب العمل من اصلاحات الرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون . فقد تبين ان ٥٦٪ من أرباب العمل المستطلعين باتوا أكثر ثقة في مستقبل فرنسا، أي بزيادة ٢٨ نقطة عن تقرير العام الماضي. وبالنسبة لقانون العمل الجديد، فقد رأى ٦٥٪ من رواد الاعمال انه جيد ورأى ٦٤٪ انه يزيد من التنافسية الفرنسية و ٦٠٪ انه يشجع التوظيف. وأثنى ٨١٪ من المسؤولين في الشركات الصغيرة على المادة التي جاءت في القانون الجديد لجهة افساح مجال التوافق مع ممثلي العمال بدون تدخل النقابات. وعلى الرغم من ذلك عبر ١٢٪ فقط عن استعدادهم في الاشهر الستة المقبلة لتوظيف عاملين جدد ما كانوا قد وظفوه بدون هذه الاصلاحات، بينما اعتبر ٤٥٪ ان خفض الرسوم المفروضة على ارباب العمل هو اكثر تحفيزا للتوظيف. واثنى ٨٧٪ على الخفض التدريجي لمعدل الضريبة على الشركات من ٣٣٪ الى ٢٥٪، ورأى ٧٣٪ ان استبدال المساعدة الضريبية بخض الرسوم على ارباب العمل امر ايجابي. وفي المقابل شكل ٥٣٪ من ارباب العمل في فعالية فرض معدل ضريبي موحد بنسبة ٣٠٪ على مداخيل راس المال كما شكل ٦٠٪ بجدوى تحويل الضريبة على الثروة الى ضريبة تطاول فقط الثروة العقارية.

باريس تستضيف المقر الجديد للهيئة المصرفية الأوروبية

على ضوء البريكسيت وخروج بريطانيا من الاتحاد حازت باريس على استضافة المقر الجديد للهيئة المصرفية الأوروبية. وتنافست باريس مع ٨ مدن على استضافة السلطنة المصرفية التي توظف ١٧٠ شخصا وكانت جولتها الاخيرة مع دبلن الايرلندية حيث فازت عليها بالاقرعة اثر تساوي الاصوات...

اعادت المفوضية الأوروبية النظر في توقعاتها للنمو في دول منطقة اليورو فرفعتها بشكل لافت بالنسبة لعامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨ . ورات بروكسيل ان اقتصاد منطقة اليورو يسير على الطريق الصحيح نحو النمو باسرع وتيرة يعرفها منذ ١٠ سنوات. وتوقعت ان يصل معدل النمو الى ٢٪ في ٢٠١٧ و ٢٪ في ٢٠١٨ . مع العلم ان توقعات مايو كانت تراهن على ١٪ في ٢٠١٧ و ١٪ في ٢٠١٨ . وعلى صعيد متصل قامت المفوضية الأوروبية بخفض توقعات معدل البطالة في فرنسا لعامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨ الى ٩٪ و ٨٪ . وترى المفوضية ان مخاطر نمو الاقتصاد الأوروبي نحو الافضل او نحو الامساك تبدو متساوية، وتقول ان المخاطر الاساسية قد تأتي من بروز توترات جيوسياسية قوية واحتمال تشديد الشروط المالية على مستوى عالمي او حصول تراجع في نمو الاقتصاد الصيني او انتشار السياسات الحمائية. اما المخاطر المنبثقية من داخل الاتحاد فهي تتعلق بالبريكسيت (الخروج البريطاني من الاتحاد الأوروبي) والتحسين الكبير في سعر اليورو وارتفاع اسعار الفائدة الطويلة الاجل.

الاتحاد الأوروبي يرفع توقعات النمو لعامي ٢٠١٨ و ٢٠١٧

كهرباء فرنسا والطاقة المتجددة

المتجددة من ٢٨٠ إلى ٥٠ جيجاواط. والمعلوم ان المجموعة الفرنسية تعتبر الاولى اوروبيا في مجال الطاقة الخضراء وهي تنشط من خلال فروعها: الطاقات المتجددة، في ٢٢ بلدا حيث تنتج حوالي ١٠٠٠٠ ميجاواط من ٤٠٠ محطة انتاج. وفي الوقت الراهن تنشط (كهرباء فرنسا - الطاقات المتجددة) بشكل اساسي في مجال طاقة الرياح (٨٨٪)، مقابل ١٠٪ في الطاقة الشمسية. وهي تخطط لاعادة التوازن في نشاطاتها بزيادة حصة الطاقة الشمسية الى حدود ٣٢٪ خلال سنوات. ويعزى ضعف نشاط كهرباء فرنسا في الطاقات المتجددة داخل فرنسا الى هيمنة الطاقة النووية في انتاج الكهرباء اضافة الى اسباب تاريخية. وتنتج (كهرباء فرنسا - الطاقات الجديدة) حاليا طاقة ٤٩٥٠ ميجاواط في أميركا الشمالية، مقابل ٤٦٠٠ ميجاواط في اوروبا منها ١٠٠ ميجاواط في فرنسا. وأمام الالحاح الحكومي تبدي (كهرباء فرنسا) استعدادا متزايدا للانخراط أكثر في انتاج الطاقات المتجددة وفي هذا الاطار قامت في شهر ابريل الماضي بشراء شركة (فوتورين) الناشطة في مجال طاقة الرياح في فرنسا والمانيا.



المح وزير الانتقال الطاقي الفرنسي السيد نيكولا هولو في مقابلة مع صحيفة الفايانشال تايمز البريطانية الى ان مجموعة (كهرباء فرنسا) لا تفعل ما يكفي في مجال الطاقات المتجددة وطالبتها باعداد خطة عمل مفصلة لضمان تطوير الطاقات المتجددة في فرنسا. وكانت مجموعة الكهرباء الفرنسية قد اطلقت في يناير ٢٠١٥ خطة ٢٠٣٠ التي تحظى ملائمة قدراتها في الطاقات

العراق يسعى الى مضاعفة انتاج كركوك

أكد وزير النفط العراقي السيد جبار اللعيبي ان بلاده تنويع ملائمة انتاج النفط في كركوك ليبلغ مليون برميل يوميا. وتبلغ طاقة انتاج حقول كركوك حاليا حوالي ٤٢٠٠٠ برميل يوميا لكن الانتاج الفعلي لا يزيد عن ١٢٠٠٠ برميل فيما الصادرات متوقفة. وفي الاطار نفسه قال الوزير العراقي ان الاولوية هي لاستئناف التصدير من كركوك عبر الانبوب العراقي التركي حال اعادة اصلاحه او استبداله بانبوب جديد. واضاف ان حقول وآبار كركوك سيعجري تجديدها لتنفيذ خطة انتاج مليون برميل يوميا، ولهذا الغرض ألمح الى احتمال توقيع عقد مع مجموعة (بريتيش بتروليوم).

غلينكور وقطر تبيعان ١٤٪ من روزنفت

توصلت مجموعة غلينكور والصندوق السيادي القطري الى اتفاقية لبيع ١٤٪ من رأس المال لمجموعة النفط الروسية الضخمة (روزنفت) الى مجموعة (جي اي اف سي) الصينية الخاصة، وذلك مقابل ٧,٨ مليار يورو. وبعد توقيع الصفقة الجديدة ستتخفض حصة غلينكور في المجموعة الروسية الى ٥٪، وحصة قطر الى ٤٪. وتملك الدولة الروسية ٥٠٪ من أسهم (روزنفت) وباتت المجموعة الصينية الجديدة ومجموعة (بي بي) البريطانية من أكبر المساهمين الآخرين في المجموعة الروسية. وكان الكرمليين قد أعلن في نهاية ٢٠١٦ عن بيع الدولة الروسية لنسبة ١٩,٥٪ من رأس المال (روزنفت) الى تحالف بالتساوي بين غلينكور والصندوق السيادي القطري مقابل ١٠ مليارات يورو.

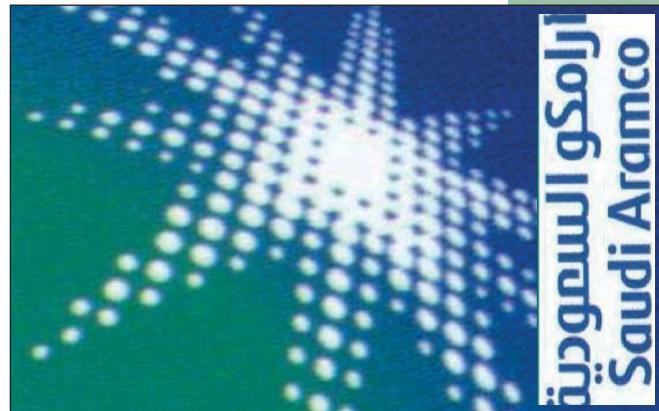
توtal الثانية عالميا في الغاز المسال

بعد شرائها نشاطات تسليم الغاز والنقل البحري من شركة (انجي) مقابل ١,٤٩ مليار دولار، أصبحت مجموعة توتال الفرنسية تحتل المرتبة الثانية عالميا في قطاع الغاز المسال. وأشارت توتال الى احتمال دفع مبلغ اضافي مقابل الصفقة قد يصل الى مستوى ٥٥٠ مليون دولار في حال تحسن الاسواق في السنوات المقبلة. وقد جرت الصفقة الاخيرة في اطار تنفيذ الاستراتيجية الجديدة لمجموعة (انجي) الهداف الى تركيز نشاطاتها على تطوير الطاقات المتجددة وخدمات الطاقة. ومن جانبها ترسّخ توتال موقعاها في قطاع الغاز حيث باتت الثانية عالميا في الغاز المسال بعد مجموعة شل البريطانية الهولندية. ومن شأن الصفقة الاخيرة ان توفر فرصة لتتوال لتسريع تنفيذ استراتيجيتها المتعلقة بأسواق الغاز المسال الذي يشهد نموا سنويا يتراوح بين ٥٪ و٦٪.



أرامكو : عقود بـ ٤ مليارات دولار

هيكلة الاقتصاد وتحقيق اعتماده على النفط. تعتبر عملية ادراج ارامكو في البورصة اكبر عملية من نوعها في التاريخ ويتوقع ان تحقق الخزينة السعودية منها أكثر من ١٠٠ مليار دولار.



مؤتمر المناخ في بون يخرج بلا مقررات ملموسة

قمة المناخ التي شهدتها مدينة بون الألمانية، انهت أعمالها يوم السابع عشر من نوفمبر بدون التوصل الى اتفاق حول كيفية ان تكشف الدول المعنية حساباتها حول نشاطاتها في مكافحة ابعاثات الكربون المسؤولة عن الاحترار المناخي، وكذلك لم تتحسم مسألة متابعة المساعدات المالية الموعودة من الدول الغنية. والجدير بالذكر ان قمة بون الثالثة والعشرين لم تكن سوى مرحلة تمهدية لقمة (كوب ٢٤) المتوقع ان تتخذ القرارات الحقيقة أثناء انعقادها في مدينة كازوفو في بولندا في العام المقبل.

وقعت مجموعة النفط السعودية (أرامكو) عقوداً نفطية بقيمة ٤,٥ مليار دولار مع مجموعات نفط وغاز دولية منها : (تكنيكاس ريونيداس) الاسبانية، و (سايبيم) الايطالية، و (شانيا بتروليوم) الصينية، (ناشيونال بتروليوم كومباني) الاماراتية.. وعلق رئيس (أرامكو) السيد أمين ناصر على هذه العقود بقوله ان هذه الاستثمارات تعكس الجهود السعودية لتنويع الاقتصاد وتشجيع الانتاج المحلي ودعم بيئة الاعمال وتقويتها. وتحطط السعودية لبيع ٥٪ من شركة أرامكو من خلال ادراجها في البورصة في النصف الثاني من ٢٠١٨ وذلك في اطار خطة اعادة

بروكسيل تقترح تعديل قرارها بشأن الغاز

اقترحت المفوضية الاوروبية ادخال تعديلات على توجيهاتها الخاصة بالغاز بهدف ضمان تطبيق القوانين الاوروبية على أنابيب الغاز القادمة من دول من خارج الاتحاد. ويستهدف هذا الاجراء في شكل خاص التعامل مع مشروع الانبوب الروسي (نورث سترييم ٢)، ليشير بوضوح الى ان المبادئ الاساسية للتشريعات الاوروبية في مجال الطاقة (الوصول الى شبكات ثالثة، ضوابط التعرفة، الشفافية) ستطبق على كل أنابيب الغاز سواء القادمة من دول غير اعضاء او موجهة اليها وذلك ضمن حدود الاتحاد الاوروبي. ويأتي التعديل الاوروبي على ضوء الجدل القائم حول انبوب (نورث سترييم ٢). وهذا المشروع يواجه انتقادات من دول اوروبا الشرقية في الاتحاد فيما تدافع عنه ألمانيا وهو يهدف الى مضاعفة طاقة انبوب (نورث سترييم ١) بنهاية ٢٠١٩ بما يسمح بزيادة كميات الغاز الروسي المرسلة مباشرة الى ألمانيا عبر بحر البلطيق أي بدون المرور باوكرانيا.

سلطنة عمان: بي بي تبدأ انتاج الغاز في خزان

أعلنت مجموعة (بي بي) عن بدء الانتاج في حقل الغاز في خزان في سلطنة عمان، وهذا الحقل الذي يمتّ على مساحة ٢٨٠٠ كلم مربع واستدعي استثمارات بقيمة ١٢ مليار دولار توزع حصصه بنسبة ٦٠٪ للمجموعة البريطانية و ٤٠٪ لشركة النفط الوطنية العمانية. ويتوقع ان تبلغ المرحلة الاولى من الانتاج المليار قدم مكعبه من الغاز يومياً كحد أقصى، قبل أن تبدأ المرحلة الثانية من تطويره بضافة حوالي مائة بئر جديدة، وباستثمارات اضافية تقدر بحوالي ٤ مليارات دولار ما من شأنه رفع الطاقة الانتاجية الى ١,٥ مليار قدم مكعب يومياً ، علما ان الانتاج الإجمالي يقدر بـ ١٠٥٠٠ مليون قدم مكعب من الغاز. وفي العام الماضي اتفقت المجموعة البريطانية مع السلطات العمانية على توسيع المساحة المستغلة من قبل الشركاتين بمساحة ١١٥٠ كيلومتر مربع.

كلفة الطاقات المتجددة تستأنف انخفاضها

منذ العام ٢٠٠٩، انخفضت اسعار الكهرباء المنتجة من الطاقة الشمسية بنسبة ٨٠٪، وتلك المنتجة من طاقة الرياح بنسبة ٣٠٪ . ٤٠٪، وينتظر ان تخفض أكثر في السنوات المقبلة. ويعود انخفاض تكاليف الطاقة الشمسية الى زيادة الاقبال العالمي عليها بما سمح بانخفاض تكاليف الانتاج، الى جانب التطور الكنولوجي وبالطبع دخول الصين بقوة في هذه الصناعة. والتتطور نفسه حصل في مجال طاقة الرياح، ولو بوتيرة أقل، اذ باتت منصات طاقة الرياح، أضخم واكثر قوة بحسب بات محيطها يفوق ١٤٠ مترًا وارتفاعها ٢٠٠ مترا. واللافت ان كل الشركات العاملة في قطاع الطاقات المتجددة ما زالت تؤكد انها لم تصل بعد الى مرحلة الربحية.



اتفاقية شراكة بين الغرفة التجارية العربية الفرنسية ومؤسسة بزنیس فرنسا



تشهد منطقة الشرق الأوسط، والعالم العربي بشكل خاص، عودة ملحوظة لرجال الاعمال واصحاب الشركات والمستثمرين ورواد الاعمال والتجارة. وجميع هؤلاء يبدون منذ اشهر اهتماماً شديداً بالعمل او توسيع نشاطاتهم في هذه المنطقة التي تحوي أكثر من ٤٠٪ من الثروات العالمية من المحروقات وتتوفر سوقاً من ٣٠٠ مليون مستهلك يتميزون في غالبيتهم بقوّة شرائية عالية. والى ذلك تزخر هذه المنطقة بمشاريع البنية التحتية والاستثمارات في قطاعات هامة مثل الطاقة والمواصلات والصحة او التربية والتأهيل وتشهد حركة نمو متتسعة تشكل فرصة واعدة ومغريّة للشركات الراغبة في تنمية اسواقها وتوسيع نشاطاتها الدوليّة وزيادة ارقام عملياتها.

وانطلاقاً من هذه الواقع، وقناة منها بتوافر الفرص امام الشركات الفرنسية، قامت مؤسسة (بزنیس فرنس) التي تعتبر طرفاً اساسياً في منتخب فرنسا التصديرى وتتولى مهمة تشجيع الصادرات الفرنسية حول العالم بتنظيم ورشة عمل اعلامية يوم الاربعاء في الخامس عشر من نوفمبر الماضي، خصصت لاستعراض الفرص التي تتيحها دول المنطقة امام الشركات الفرنسية. وفي المناسبة دعت المؤسسة خبراء اقتصاديين وأرباب عمل وأصحاب ومدراء شركات لتسليط الضوء على التحديات والفرص التي تختزنها دول المنطقة في شتى القطاعات الاقتصادية من الطاقة الى النقل والبني التحتية والصحة وغيرها من صناعة أغذية وتكنولوجيا جديدة، الى جانب استعراض وسائل وآليات التمويل والتباحث في افضل الطرق لدخول هذه الاسواق.

وكانت ورشة العمل هذه مناسبة لعقد اجتماع عمل بين السيد بنوا تريفولوس مدير النشاط الدولي والاستراتيجية في مؤسسة (بزنیس فرنس) والسيد فانسان رينا رئيس الغرفة التجارية العربية الفرنسية. وعلى اثر هذا اللقاء تم توقيع اتفاقية شراكة بين الجانبين اللذين توافقاً على التنسيق وتوحيد الجهد والعمل المشترك في خدمة الشركات الفرنسية لمساعدتها على تطوير اعمالها وتفعيل حضورها في العالم العربي.

في خدمة ومصلحة الاقتصاد الفرنسي ورجال الاعمال، وأثني على أهمية ان تحظى الغرفة التجارية العربية الفرنسية بقوة ورصيد الدور الرسمي الذي تحمله (بزنیس فرنسا) على الصعيد الدولي من اجل مواكبة الشراكة الفرنسية والعربية في جهود البحث عن شراكات وتطوير علاقاتها المتبادلة.

**الغرفة التجارية
العربية الفرنسية
بوابة العبور الى
الأسواق التجارية
الفرنسية والعربية
www.ccfranco-arabe.org**



الخارجية الفرنسية وتحفييف العجز في الميزان التجاري. واغتنم الرئيس رينا المناسبة للتذكير بان حجم المبادرات بين فرنسا والدول العربية بلغ في عام ٢٠١٦ اكتر من ٤٥ مليار يورو لافتا الى ان هذا الرقم يبرهن وحده على ضرورة ان نضافر جهودنا من اجل مساندة شركاتنا في نشاطات التصدير الى منطقة من العالم تشهد منافسة حادة، بل شرسة، وهي ليست منافسة اوروبية فقط، بل انها، اكثراً، آسيوية.

ومنذ الان وصاعدا سيقوم كل شريك بمشاركة الآخر في تنظيم عمليات الترويج التي يقوم بها وسيتعاون الشرikan في تنظيم احداث وتظاهرات مشتركة حول مواضيع معينة، وسيعززان من تبادل المعلومات والخبرات بينهما. وفي هذا الاطار تم التوافق على مبدأ تنظيم حدثين على الاقل سنويا بالتعاون بين المؤسستين. خريطة طريق لبداية طريق التعاون المثير.

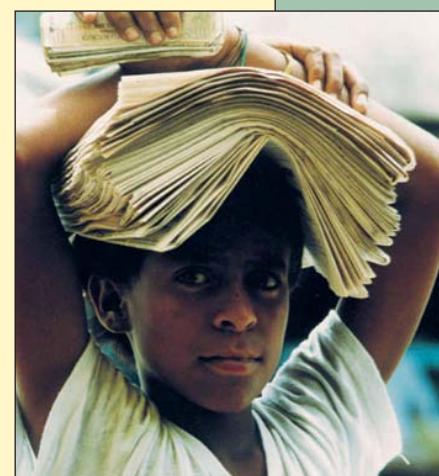
ان فكرة اقامة شراكة ترسّخ عناصر التكامل بين المؤسستين من اجل اطلاق تعامل ميداني هي خيار طبيعي خصوصا في هذه الاجواء ، وتواءم كليا مع مسامي تحقيق الهدف الذي وضعه رئيس الحكومة السيد ادوار فيليب لوزارة الخارجية والشؤون الاوروبية، وهو السعي لزيادة عدد الشركات الفرنسية العاملة في التصدير من ١٢٥٠٠ شركة حاليا الى ٢٠٠٠٠ شركة في حلول ٢٠٢٢ مع حرص خاص على انشاء جهاز حكومي حقيقي متخصص بالتصدير.

واكد السيد رينا على عزمه، منذ تسلمه رئاسة الغرفة، على تكثيف النشاطات المشتركة مع منتخب فرنسا التصديرى مشددا على ان تضافر الامكانيات وتزاوج الكفاءات يقودان الى مضاعفة الاعمال المشتركة لصالح تقويم التجارة

**الغرفة التجارية
العربية الفرنسية
بوابة العبور الى
الأسواق التجارية
الفرنسية والعربية**
www.ccfranco-arabe.org

فرنسا تواجه مشكلة ارتفاع عدد العمال الأوروبيين

لعام الثاني على التوالي، شهد عدد العمال الأوروبيين المرسلين من شركاتهم الوطنية لتنفيذ عقودها في فرنسا ارتفاعا كبيرا في عام ٢٠١٦، فزاد ٢٢٪ ليبلغ مجموع ٣٤١٥١ شخصا حسب ارقام الادارة العامة للعمل. وفي عام ٢٠١٥ سجلت الادارة الفرنسية بيانات توظيف ٢٨٦٠٢٥ عاملة او روسلا من شركته الوطنية للعمل في فرنسا اي بزيادة ٢٥٪ عن العام السابق مع العلم ان عدد هؤلاء كان ٢٤٦٦ عاملة في عام ٢٠٠٥. وأظهرت الاحصاءات الاخيرة ان خمس مناطق فرنسية تسجل اعلى نسبة من هذه العمالة: الشرق الكبير (٥٦٣٤٢ عاملة)، الجنوب الفرنسي (٤٩٤٩٤)، او فيرني - رون ألب (٤٧٤٧٢)، هودو فرنس - الشمال (٤٢٨٩٧)، منطقة باريس (٣٦٤٤٨). ويوزع هؤلاء حسب القطاعات بين : العمل المؤقت (٢٢٪)، البناء والصناعة (١٨٪). أما الدول الاوروبية التي صرّحت عن ايفاد عمال منها الى فرنسا فتقدمتها اسبانيا (١٧٤٣٨)، البرتغال (١٥٨٦٩٩)، المانيا (١٤٧٠٩)، بولونيا (١٤٦٢٤). وفي هذا الاطار يبدو ان عمليات المراقبة والتفتيش لمكافحة الاحتيال في ايفاد العاملين قد زادت اذ نفذ مفتشو العمل ١٥٩٦٠ عملية في ٢٠١٦ وحرروا ٤٥٣ غرامات بحجم ٢٠٤ مليون يورو وتم ايقاف ٩ شركات باسم ممارسة العمل بشكل غير شرعي.



القمة العربية الأوروبية الثانية في أثينا

فانسان رينا : حان الوقت لتقديم رؤية جديدة للعلاقة بين أوروبا والعالم العربي



دائنة من الصراعات والنزاعات وسوء الفهم غالباً ما عكّرت العلاقات وحرمت الطرفين من مميزات التكامل الطبيعي لإقامة شراكات استراتيجية وخلق منطقة تعم بالاستقرار والازدهار.

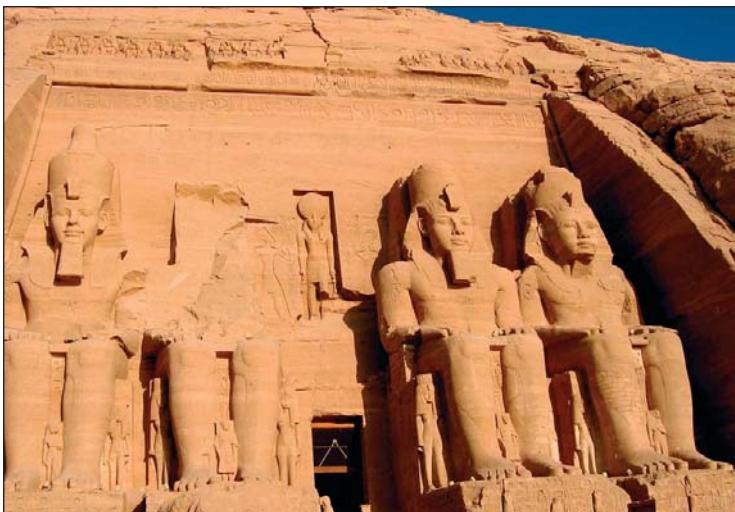
أمام الاتحاد الأوروبي والعالم العربي مسؤولية تاريخية لتجاوز كل العقبات الحقيقة أم الوهمية والعمل معًا من أجل إقامة شراكة شاملة قادرة على أن تصنع من هذه المنطقة الاستراتيجية فضاءً تعاون وتشارك يكون نموذجاً يحتذى في مناطق العالم الأخرى. وبمساعدتها دول الضفة الأخرى من المتوسط على تجاوز الصعوبات وحل مشاكلها، وعلى وضع أسس تنمية اقتصادية مبنية على المعرفة، يمكن لأوروبا أن تجني مكاسب كبيرة على صعيد نومها الاقتصادي وتنميها البشرية والمجتمعية.

في مداخلته أمام القمة، أشار رئيس الغرفة التجارية العربية الفرنسية السيد رينا إلى أن مستقبل فرنسا، ومعها مستقبل أوروبا، يرتبطان بالتنمية والاستقرار في هذه المنطقة. ولفت إلى أن دول العالم العربي تعيش تحولاً عميقاً وتزخر بمُؤشرات التحديات القائمة. وأضاف: رغم ذلك فإن الآفاق المستقبلية ما زالت هزيلة في العديد من الدول، وحتى الدول المصدرة للنفط فهي تعاني خصيصاً من طول أمد تراجع العائدات النفطية بما يستوجب البحث على المدى الطويل في سبيل تشجيع تنويع الاقتصاد والتحوّل البنيوي وسد العجز في البنية التحتية. ولهذا لا بد من العمل على خلق فرص عمل وحماية البيئة وتعزيز دور السياسة المالية بما يحمي السكان الأكثر هشاشة. وختم كلمته بتوجيهه نداء إلى الزعماء العرب والأوروبيين قائلاً لهم إن الوقت قد حان لتقديم رؤية جديدة للعلاقة بين أوروبا والعالم العربي، تكون رؤية استراتيجية مبنية على علاقة جماعية ودائمة في مصلحة الطرفين المشتركـة.

بمبادرة من الحكومة اليونانية وبرعاية من البرلمان الأوروبي وتعاون جامعة الدول العربية واتحاد غرف التجارة العربية وغرفة تجارة وصناعة أثينا، استضافت العاصمة اليونانية يومي التاسع والعشرين من نوفمبـر الماضي القمة العربية الأوروبية الثانية. وتميزـت قمة هذا العام بحضور عدد من الشخصيات تقدمـهم رئيس الحكومة اليونانية الكسيـس تسبيـراس ورئيس وزراء مالطا الدكتور جوزيف موسـكـات، والرئيس القبرصي نيكوس أناستاسيادـس، المفوض الأوروبي لشؤون الهجرة والمواطنة ديمترـيس افرامـوبـولـوس، النائب الأول لرئيس جمعية المستثمـرين الـبحـريـنـيين هـشـامـ ايـوبـ، السيد كـمالـ حـسـنـ عـلـيـ من الـامـانـةـ الـعـامـةـ لـلـشـؤـونـ الـاـقـتـصـادـيـةـ فيـ جـامـعـةـ الدـوـلـ الـعـرـبـيـةـ، السـيـدـ جـانـيـتـ هـكـمانـ منـ الـبـنـكـ الـأـوـرـوـبـيـ لـلـاعـادـةـ الـاعـمـارـ وـالـاـنـمـاءـ، السـيـدـ نـائـلـ الـكـبـارـيـتـيـ رـئـيـسـ اـتـحـادـ غـرـفـ التـجـارـةـ الـعـرـبـيـةـ، السـيـدـ الـيـنـاـ كـوتـورـاـ وـزـيـرـةـ السـيـاحـةـ الـيـونـانـيـةـ وـحـشـدـ مـمـثـلـيـنـ عـنـ الـمـجـمـعـ المـدـنـيـ وـرـجـالـ الـاعـمـالـ وـالـمـسـتـثـمـرـيـنـ الـأـوـرـوـبـيـيـنـ وـالـعـرـبـيـيـنـ. وـتـمـثـلـتـ الـغـرـفـةـ التـجـارـيـةـ الـعـرـبـيـةـ الـفـرـنـسـيـةـ فـيـ قـمـةـ بـرـئـيـسـهـاـ السـيـدـ فـانـسـانـ رـيناـ إـلـيـ جـانـيـهـ المـدـيرـ التـفـيـديـ السـيـدـ نـيـرـوزـ فـهـدـ.

وتحـلـلتـ الـقـمـةـ عـدـةـ مـدـاـخـلـاتـ وـشـهـادـاتـ شـدـدـ فـيـهاـ الـمـحـاـضـرـونـ عـلـىـ الـعـلـاقـاتـ التـارـيـخـيـةـ الـتـيـ تـرـبـيـتـ أـورـوـبـاـ وـالـعـالـمـ الـعـرـبـيـ بـقـبـلـ الـقـرـبـ الجـفـرـافـيـ وـالـجـوـارـ الـذـيـ يـفـرـضـ تـشـاطـرـ مـصـيرـ مـشـتـركـ، وـلـفـتـ الـجـمـيـعـ إـلـىـ غـنـيـ الـتـبـادـلـ بـيـنـ الـمـنـطـقـاتـ تـيـنـ عـلـىـ مـرـعـصـ الـاـقـتـصـادـيـ وـالـتـعـاـونـ فـيـ سـائـرـ الـمـجـالـاتـ الـاـقـتـصـادـيـ وـالـثـقـافـيـ عـلـىـ الرـغـمـ مـنـ مـاـ تـخـلـلـ هـذـهـ الـعـلـاقـةـ مـنـ مـرـاحـلـ.

**الغرفة التجارية
العربية الفرنسية
بوابة العبور إلى
الأسواق التجارية
الفرنسية وال_arabie
www.ccfranco-arabe.org**



الم المنتدى الاقتصادي ال العالمي

مصر في المرتبة المائة

القروض المصرفية وتواجد رأس المال المجازفة والمتنانة المالية للبنوك وقوانين تبادل السلع.

ويلفت التقرير ايضا الى استمرارية تدهور أجواء الاعمال الاقتصادية التي زاد ترتيبها نقطتين وحلت في المرتبة ١٣٢، وذلك لكون مصر تعاني من تقاضم العجز والدين العام المرتفع وضعف معدل الادخار الوطني الى جانب ارتفاع نسبة التضخم. كما تعاني من ضعف سوق العمل (المرتبة ١٤)، لتميزه بضعف الليونة وارتفاع تكاليف الصرف، والاتفاقات بين مستوى المعاشات والانتاجية وضعف جاذبية المواهب وضآللة نسبة مشاركة النساء في الحياة العملية.

وعلى الرغم من التقدم الملحوظ مقارنة بالسابق، يشير التقرير الى تأخر مصر في مجال الابداع (المرتبة ١٠٩، +١٣ مرتبة) وخصوصا على مستوى الانفاق على الابحاث والتطوير والشراكة بين الجامعات والشركات ومستوى مؤسسات الابحاث العلمية. ويلفت ايضا الى عواهن هامة في قطاع التربية وضعف مستوى انظمة التعليم الابتدائي (المرتبة ١٣٢) ، والثانوي (المرتبة ١٣٠) وكذلك نقص خدمات التأهيل التخصصي (١٣٥). وفي الختام يشير التقرير الى عوائق اساسية في عالم الاعمال في مصر ويعدد عدم استقرار الاطار القانوني الذي يشكل عائقا اساسيا (١٥٪ من الاجوبة)، ويليه التضخم (١٤,٢٪) والفساد (٩,٨٪)، والبيروقراطية (٩٪).

يصدر المنتدى الاقتصادي العالمي سنويا تقريرا عن التنافسية الدولية استنادا الى ١١٤ مؤشر لقياس مستوى انتاجية الدول، ويستند هذا التقرير في ترتيبه على مفهوم القطاع الخاص اذ ان غالبية المؤشرات تبني على ضوء نتائج اجوبة رجال الاعمال والمسؤولين في المؤسسات. في تقرير العام ٢٠١٧ جاءت مصر في المرتبة المائة من بين ١٣٧ دولة معززة بذلك ترتيبها ١٥ مرتبة مقارنة بالعام السابق. وبذلك سجلت مصر اكبر نسبة تقدم على مستوى دول الشرق الاوسط وشمال افريقيا.

واشار التقرير الى ان مصر شهدت تقدما كبيرا على مستوى المؤسسات فكسبت ٢٣ مرتبة لتحل في المرتبة ٦٤. ولوحظ ان غالبية المؤشرات عرفت تحسنا وخصوصا تلك المتعلقة بالجريمة وفعالية خدمات الشرطة. وكذلك تقدمت مصر في مجال البنية التحتية ٢٥ مركزا فاحتلت المرتبة ٧١ بفضل التقدم العام في نوعية البنية التحتية الخاصة بالمواصلات من طرقا وسكك حديد ومرافق ومحطات اضافة الى تحسن خدمات شبكة الكهرباء. واشار التقرير ايضا الى تحسن عمل الاسواق فحلت في المرتبة ٩٠ متقدمة ٢٢ مرتبة، وذلك بفضل زيادة المنافسة في السوق المحلي واعتماد سياسة زراعية اكثر توازنا وخفضت الحواجز وتقليل عدد العاملات المطلوبة من ٧ الى ٤ وال فترة اللازمة لانطلاق شركات جديدة من ٨ أيام الى ٦٥ أيام، كما تبين تحسن واضح في عمل الاسواق المالية في مصر حيث اكتسبت ٢٤ مرتبة وحلت في المرتبة ٧٧ وذلك بفضل تسهيل الحصول على

لاستلام هذه النشرة بالبريد الالكتروني يرجى اكمال هذه القسمية وإرسالها الى العنوان التالي :

Chambre de Commerce Franco-Arabe
250 bis boulevard Saint Germain 75007 Paris
email: info@ccfranco-arabe.org

السيد السيدة

السيد

الشركة :

الاسم :

اسم العائلة :

الوظيفة :

البريد الالكتروني:

العنوان :

المدينة :

البلد :

رقم الهاتف
مع رمز البلد :